

خط ملاحي من القاهرة إلى مومباسا تعزيز للمصالح الاقتصادية أم لتحقيق أهداف سياسية

ويفتح الخط الجديد مباحثات مستمرة مع الدول الست التي سيمر عليها، بدءاً من مصر والسودان وإثيوبيا والصومال وتنزانيا وكينيا، وتعد الدولتان الأخيرتان هما الأهم على الخط الملاحي، لأنهما ستكونان محورا مهما لنقل البضائع إلى الدول الأفريقية الحبيسة التي ليست لديها موانئ بحرية.

وأكد عادل للمعي، رئيس غرفة ملاحية بورسعيد (شمال شرق القاهرة)، لـ"العرب" أنه سيتم تدشين مآزن في هاتين الدولتين لتخزين البضائع بهدف تصريفها إلى العمق الأفريقي، وفق نظام البضاعة الحاضرة. وتزيد هذه الخطوة من التقارب مع هذه الدول نظراً للمصالح الاقتصادية المتوقعة، وأهميتها في توفير البضائع والأدوية وغيرها لهذه الأسواق.

تصحيح المسارات

شهدت العلاقات المصرية الأفريقية أفضل فتراتهما السياسية خلال حكم الرئيس الراحل جمال عبدالناصر، حيث دعمت القاهرة حركات التحرر الوطني والاستقلال في القارة، لكنها تراجعت بعد رحيله، ويحاول الرئيس الحالي عبدالفتاح السيسي إعادة تصحيحها، حيث تمتلك القاهرة خطة طموحة لتطوير علاقاتها مع دول القارة، ما يتطلب دعماً اقتصادياً من خلال تحسين النقل البحري والجوي.

وأكد جمال بيومي، مساعد وزير الخارجية الأسبق، لـ"العرب"، أنه طالب بأن تسرع القاهرة من خطواتها لإنجاز طريق القاهرة- كيب تاون، والذي يساهم في تعزيز العلاقات التجارية، وسوف تكون لذلك تأثيرات سياسية كبيرة، لأن الخط يخترق القارة من شمالها إلى جنوبها.

وتعمل القاهرة على تطوير عدد من الموانئ الأفريقية وإيجاد وسائل نقل مسيرة للدول الحبيسة، وإنشاء صناديق تمويلية لبعض المشروعات التنموية، كمدخل مهم لتعميق العلاقات السياسية مع دول القارة.

ويبقى تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي مع أفريقيا تحدياً أمام القاهرة، لأنه يحتاج إلى فائض كبير من الأموال، ويمثل عنصراً مهما للدفاع عن الأمن القومي في العمق الأفريقي، ويوفر وسائل ضغط تساعد في حالة انسداد الأفق السياسي.

ولم تعد الجسور معابر فقط لتعزيز حركة التجارة بين الدول، لكنها أصبحت بنية لتحقيق الأمن السياسي والاجتماعي أيضاً، وتحديداً بين الدول المرتبطة بهويات وأيديولوجيات متقاربة، أو داخل نطاق إقليمي موحد.

وبدأت مصر تلتفت إلى أن تعزيز العلاقات السياسية يحتاج إلى شرايين وأطر للتعاون الاقتصادي بين الدول لزيادة جسور الثقة، ووجدت في تدشين شبكات قوية من الطرق والكباري إلى جانب الملاحة الجوية، وسيلة ضرورية لزيادة حضورها المعنوي والمادي.

تتحكم في صعوده أو هبوطه، لكن التنمية المستدامة والمشروعات المتكاملة وفي القلب منها النقل، تلقى اهتماماً كبيراً من بعض القوى الطامحة إلى القيام بأدوار إقليمية، وهو ما جعل الأهمية قفزات كبيرة، تجلت معالمها في شرق أفريقيا، ما يعني أنها قابلة للانتقال إلى عمق القارة، والتي تفتقر إلى شبكات النقل بمختلف أنواعه.

وأصبح مشروع "جسور" المصري إطلاقاً لتطبيق إلكتروني عبر الهاتف الخليوي يحمل اسم "Gosour"، يشمل وسائل التواصل المختلفة والأماكن المتاحة على الخط الملاحي والشحنات الخاصة بالموردين، لتسهيل المهام أمام راغبي التعامل مع السوق الإفريقية عالمياً من خلال الخط الملاحي المصري.

ويحتاج تطوير العلاقات السياسية مع أفريقيا دعماً اقتصادياً كبيراً، حيث توقف الخط الملاحي المصري الذي كان يمتلكه رجل الأعمال المصري مصطفى الأحول، منذ عام 2008، وكان ينطلق من القاهرة إلى دول شرق أفريقيا.

وأرجع الأحول في تصريح لـ"العرب" توقف الخط إلى "ارتفاع تكلفة الشحن وتصاعد ارتفاع مخاطر القرصنة في البحر الأحمر، إلى جانب ضالة حجم التجارة بين دول القارة". وأضاف أن هذه المشكلة كانت تدفع للعودة من أسواق شرق أفريقيا إلى القاهرة دون بضائع، وكان يتم شحن السفن العائدة بالرمال لضمان عودتها آمنة، حيث ترتفع مخاطر الملاحة البحرية من القرصنة عندما تكون السفن فارغة.

التنمية المستدامة والمشروعات المتكاملة تلقين اهتماماً كبيراً من بعض القوى الطامحة إلى القيام بأدوار إقليمية

وتسعى القاهرة إلى تدشين سلسلة من خطوط النقل البري مع أفريقيا، تستغل عن أول طريق شحن بري للبضائع خلال الربع الثاني من العام المقبل، ويركز على شحن منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة لاختلاف أسواق أفريقيا.

وقال عباس شرقي، خبير الشؤون الأفريقية بجامعة القاهرة، إن تطوير العلاقات السياسية لا يتحقق إلا بالتوازي مع تأسيس مشروعات تنموية، فدول القارة الأفريقية تعاني ضعفاً في البنية التحتية، لاسيما الطرق والمواصلات.

وأوضح لـ"العرب" أن تعدد المشروعات وتعديل التشريعات التجارية يعززان من عمق العلاقات السياسية بمرور الوقت، فضلاً عن أن مشروع "جسور" يخدم منطقة الشرق الأفريقي، ويساهم في تطوير نظام تخزين البضائع طوال العام بعدد من الدول الأفريقية ويعيد بريق العلاقات المصرية مع دول القارة مجدداً.

القاهرة - افتتحت القاهرة أول خط ملاحي منظم مع أفريقيا يقدم رحلة أسبوعياً من ميناء العين السخنة بمدينة السويس على البحر الأحمر، قادماً من ميناء مومباسا في كينيا على المحيط الهندي، ومنه إلى داخل القارة. واستقبل هشام توفيق وزير قطاع الأعمال العام المصري الأربعاء وفد المجموعة الفرنسية للبدء في تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع "جسور" الذي يشمل تأسيس شركة للتسويق والوساطة لفتح أسواق جديدة مع الدول الإفريقية.

يأتي الخط ضمن سياسة المشروع المصري (جسور)، بهدف توفير سلسلة متكاملة من خدمات النقل واللوجستيات لفتح أسواق جديدة للتجارة عبر نافذة واحدة للتعامل مع المصدرين والمستوردين، ولا يخلو تعظيم التوجه الاقتصادي من أهداف سياسية، حيث تولي القاهرة اهتماماً بدول القارة، بعد أن أدى غيابها طويلاً إلى العديد من المشكلات، لامتست الخطوط الحمراء التي تتعلق بأممها المائي، حيث تصاعد التباين حول عملية إنشاء السدود في بعض دول حوض النيل، الذي يمثل شرياناً حيويًا لمصر.

تنمية بطعم السياسة

تساير مصر توجهها إقليمياً ودولياً، يجد في الدفع بمزيد من المشروعات التنموية المشتركة، كأداة جيدة لتقليل الخلافات السياسية، ووسيلة لكسر حدة التباين الذي يأتي نتيجة الهوة العميقة في بعض القضايا، فالنمو الاقتصادي يتيح المجال للتوافق حول طروحات وتفاهات تؤدي إلى تحقيق كل طرف لمصالحه من دون إضرار بالآخرين.

ولدى مصر مجموعة من المشروعات الاقتصادية الحالية داخل دول القارة، لكن مردوداتها السياسية محدودة حتى الآن، لأن غالبيتها من نوعية المشروعات الصغيرة والبعيدة عن المجالات الحيوية التي يمكن أن تؤثر في مسار العلاقات، وأصبحت دول شرق أفريقيا جاذبة لكثير من المشروعات العربية، وقطعت السعودية والإمارات شوطاً طويلاً في هذا المجال، بما ساعد على حضورهما السياسي القوي، الذي مكنتهما من وضع نواة للسلام والتنمية في منطقة عرفت لوقت طويل بأنها بؤرة للصراعات والنزاعات والحروب بالوكالة.

وأحرز القبول بهذا المبدأ (السلام والتنمية) نتائج كبيرة بين إثيوبيا وإريتريا، وأخذت الخطوات تتزايد في جيبوتي وكينيا، وبسات الصومال على مقربة منها جميعاً، لأن القوى التي تتقاتل تكاد تخور قواها العسكرية، ما يجعلها تفكر في الاستفادة من المزايا الإستراتيجية التي يمتلكها الصومال في القرن الأفريقي، والتي تؤهلها ليصبح مركزاً رئيسياً في مجال النقل الإقليمي، ويطوي معه واحدة من أشد صفحات التوتر قتامة في المنطقة، ويقلص من تدخلات الدول التي وجدت في الفوضى أداة لفرض النفوذ.

وتغيرت طرق فرض النفوذ السياسي، ولم تعد القوة العسكرية الوحيدة التي

ما لم يقل عن روايات الإقالات والاستقالات في تونس

الرئيس التونسي يدخل مرحلة ممارسة الفعل السياسي
بضرب أكثر من عصفور بحجر واحد



تقارب غير منتظر مع الشاهد

للشعب أنه الأكثر شرعية وأن لا تشكل لأي حكومة قائمة دون تركيزه أو تدخله. وفي علاقة بالحكومة المرتقبة، ينص الدستور التونسي المصادق عليه عام 2014، على أن الرئيس هو الضامن لأمن البلاد والضامن لوحدتها، لكنه لا يمنحه صلاحيات موسعة في ما يتعلق بكل ما هو تربوي وتنفيذي وهما الشيطان اللذان تستأثر بهما دستوريا الحكومة التي يعينها البرلمان، إن لم لا ما يريده قيس سعيد لعب هذا الدور والحال أنه ليس محاطاً

كما الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي بحزب فاز بالمرتبة الأولى في الانتخابات؛ ورغم أنه يحاول الآن تكوين سند سياسي وحزماً شعبي يصادقان مستقبله على خياراته، فإن قيس سعيد أجاب سياسياً عن كل آراء مناصبي البلاد ومن ثمة، الآن من أداء لدى مشاركته في المناظرة التلفزيونية التي جمعتها بمنافسه في الدور الثاني آنذاك نبيل القروي، بتكراره القول "لا أقدم عوداً، كل ما سافعله أنني سأقدم ما أراه مناسباً للبلاد ومن ثمة، فليحاسب الشعب البرلمان والحكومة". في كل هذا الجدل، المراقق للمشاورات المباشرة أو الجانبية بين الأحزاب بشأن تشكيل الحكومة الجديدة، يعي أيضاً قيس سعيد ويدرك كامل الإرتداد، أن ما أفرزته نتائج الانتخابات التشريعية لا يمنح أي طرف بما في ذلك حركة النهضة الإسلامية الفائزة بالمرتبة الأولى أغلبية لفرض تصوراتها وشروطها حول تركيبة الحكومة أو بشأن رئيسها المرتقب.

وتبعاً لكل هذا، فإن ما يُفهم سياسياً من تحركات الرئيس الجديد الذي لم يصدر موقفاً من دعوة حزب حركة الشعب (حزب قومي عروبي) الفائز بالمرتبة الثالثة إلى وجوب تشكيل "حكومة الرئيس" أنه يرفع شعار الشرعية، بما أنه أكثر رئيس حاصل على أصوات انتخابية بعد ثورة يناير 2011 برصيد مليونين وسبعمئة ألف صوت، منذ اللحظة الأولى

في وجه البرلمان الجديد حتى قبل أن يتركز وجوده القانوني أو يؤدي نوابه اليمين الدستورية. كما أن سعيد بدأ للبيان وهو يتخذ قرارات الإقالات ويُقابل الجميع في قصر قرطاج وكأنه يخرج من دوائر الظلام إلى النور بعد كل ما حصل من جدل حول غموضه وخياراته السياسية، فهو يريد ويدفع الآن نحو البرهنة لقواعده وأنصاره أنه سيطبق فعلاً شعار "الشعب يريد" وأنه لن يكون لقمة سائغة للأحزاب وأنه سيكون صاحب كلمة فصل حتى في تشكيل الحكومة الجديدة. إن الرئيس الجديد الطامح لتغيير النظام السياسي جعله يتحكم لحكم محلي لا مركزي، يجعله يمارس صلاحياته لفرض اسمه في المعادلة السياسية، لكنه يواصل السير في نفق الغموض، حيث كان من الأجدى أن تكون أوكد صلاحياته بمجرد تسلمه السلطة ن يعلن عن أسماء مستشاريه في السياسة والأمن والإعلام وعن مدير ديوانه الرئاسي كي يعرف الشعب بالضبط إلى أين ستقود سياسات مؤسسة الرئاسة مستقبلاً.

لا سؤال في الشارع التونسي هذه الأيام سوى عن تعدد فصول الروايات وتضاربها بشأن تطورات الإقالات أو الاستقالات التي شملت كلا من وزير الخارجية خميس الجهنياوي ووزير الدفاع عبدالكريم الزبيدي. الاستفسار عن هذه التطورات يبدو في ظاهره منطقياً إلى حد بعيد، لما تكتسبه كل من هذين الحقيقتين من أهمية قصوى داخل أي نظام سياسي. حتى وإن كانت هذه الخطوة التي أقدم عليها الرئيس الجديد قيس سعيد محصنة قانوناً بالدستور الذي يمنحه صلاحيات واسعة تمكنه من فرض تصوراتاته في السياسة الخارجية والأمن القومي، فإن استعجاله في وضع بصماته على الحكم يطرح في المقابل حزمة من النقاشات المتسائلة عن مرد هذه العجلة.

بداية الاصطفاف وراء سعيد طامحا بالبقاء في قلب رحى السلطة وذلك عبر إخراج كل ما يعرف من ملفات وخاصة عبر تصفية الحسابات مع خصومه من نفس العائلة العلمانية وعلى رأسهم الزبيدي والجهناوي المحسوبين على الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي. لكن، في كل هذا فإنه من غير المستبعد أن يكون رئيس الحكومة بدوره من أهم ضحايا خيارات وتكتيكات الرئيس الجديد. وكل ذلك تترجمه التصريحات التي أدلى بها عبدالكريم الزبيدي سويماً فقط بعد الاستغناء عن خدماته. وقال الزبيدي لدى تقديم اعترافاته بشأن ما حصل قبل إبعاده عن قيادة وزارة الدفاع "خلال لقاء ثنائي جمعي بالرئيس قيس سعيد ودام ساعة دعائي إلى التراجع عن الاستقالة والمحافظة على منصبه كوزير للدفاع".

سعيد يكابد ليبرهن لمن انتخبه أنه ماض في تطبيق شعاراته القائمة على أن ما سيؤسسه هو نظام جديد يقطع مع الماضي

وأضاف "لقد وافقت على البقاء بعد أن أقتنعني قيس سعيد بأنه سيحاول تقريب وجهات النظر بيني وبين الشاهد"، مؤكداً أن الرئيس الجديد غير موقفه بشكل تام بعد ما يقارب ساعة من اللقاء وأن الرئيس اتصل به على الهاتف ليعلمه بقرار إقالته من منصبه بعد لقاء جمع الأخير برئيس الحكومة يوسف الشاهد. في كل هذه المنعطفات التي تتني بمزيد انسداد الأفق السياسي في البلاد، تبقى أهم التساؤلات متعلقة بمدى ارتباط ممارسة سعيد لصلاحياته الدستورية بمستقبل تشكيل الحكومة الجديدة التي يبدو أن الاتفاق على برامجها وشكلها وخاصة على من سيقودها مازال بعيد المنال، وذلك بالتزامن مع تقدم كل من فاز في الانتخابات التشريعية بشروط تكاد تكون تعجيزية قصد تحسين شروط التفاوض مستقبلاً.

إن الرئيس التونسي الذي بنى مستقبله السياسي على قاعدة القرب من المواطن والنطق باسمه من كرسي قصر قرطاج، يحاول أيضاً الآن لعب أوراقه السياسية المشروعة الدافعة للبرهنة

وسام حمدي
صحافي تونسي



تونس - لم ينتظر الرئيس التونسي قيس سعيد كثيراً كي يبدأ مبكراً في رسم ملامح سياساته على أرض الواقع بإعاقته ووزير الخارجية خميس الجهنياوي والدفاع عبدالكريم الزبيدي من منصبهما، مستغنياً موعد تشكيل الحكومة الجديدة في تونس.

إن الرئيس الجديد يستند قانوناً لدى اتخاذ هذه القرارات على ما منحه إياه دستور الجمهورية الثانية الذي يعطيه الأحقية في تسمية واقتراح من يرأها مناصبين لإدارة السياسة الخارجية والأمن القومي التونسي وذلك بصفتها القائد الأعلى للقوات المسلحة. من المعلوم أنه في عالم السياسة وبعد حدوث كل تغيير تفرزه الانتخابات، يحاول رجل السياسة الفائز في الانتخابات خاصة في أول أيام حكمه إرجاع الهدايا لتأخيهه وتطبيق ما وعد به قواعده وهو ما يسعى إلى فعله جاهداً قيس سعيد الآن.

إن قيس سعيد وله الأحقية في ذلك سياسياً وقانونياً، يكابد منذ أن تسلّم السلطة بشكل رسمي ليبرهن لمن انتخبه أنه ماض لا محالة في تطبيق شعاراته الانتخابية القائمة على أن ما سيؤسسه اليوم والمستقبل تونس هو نظام جديد يقضي بالضرورة تغيير رجال النظام القديم والقطع مع الماضي. لكن سعيد وبعد اتخاذ قرارات الإعفاءات، لا يتوانى في الوقت نفسه وهو ينتهج سياسة اتصالية تتكلم لغة الإحياء عن إبراق بعض الرسائل السياسية عبر لقاءات يرتبها مع بعض وجوه رجال السياسة والمسؤولين السامين في الدولة كرئيس الحكومة يوسف الشاهد، ليعكس لتأخيهه صورة مفادها أن مجهوداته للتغيير تُقابل بمحاولات البعض التثبيث بالبقاء وإعادة تموقعهم لتلافي الخروج من الباب الصغير.

تختلف التقييمات لما حدث وما سجدت مستقبلاً من تعديلات وتغييرات على رأس هرم السلطة في تونس، لكن وعلى الرغم من ذلك، يوجد انطباع آخر بدأ يسود على وقع ما حصل من تعديلات في الشارع التونسي عنوانه "الرئيس يضرب أكثر من عصفور بحجر واحد".

لقد بدأت تتأكد طيات وملامح هذا الانطباع الشعبي، على إثر الاتهامات الموجهة لرئيس الحكومة يوسف الشاهد



أول خط ملاحية منظم بين القاهرة وأفريقيا